

دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية

The role of corporate governance in improving the quality of accounting information in the financial statements

سليم بن رحمون^{1*}، محمد كويسي²، جنات بن رحمون³

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، (benrahmoune03@hotmail.com)

² جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، (mohamedkouici30@gmail.com)

³ جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، (benrahmoune@univ-biskra.dz)

تاريخ الاستلام: 20 ديسمبر 2022م؛ تاريخ المراجعة: 01 أوت 2023؛ تاريخ القبول: 11 سبتمبر 2023م

ملخص: نسعى من وراء هذه الورقة البحثية إلى تحديد الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية. وذلك من خلال الآليات المختلفة لحوكمة الشركات المحاسبية منها وكذلك الإفصاح والشفافية. حيث تزايد الإهتمام بحوكمة الشركات منذ إختيار كبريات الشركات العالمية على غرار شركة انرون نتيجة الممارسات والابتكارات الأخلاقية في المحاسبية والتلاعب في القوائم المالية مما أدى إختيار ثقة المساهمين ومستخدمي القوائم المالية، منه كان لا بد من وجود بعض الآليات للحد من هذه الممارسات وذلك للوصول إلى معلومات مالية ومحاسبية تكون شفافة ومثابة قاعدة بيانات لمتخذي القرار. وقابلة للمقارنة للحكم على مستوى الأداء المالي للشركة وكضمان لحقوق المساهمين وذوي المصالح المختلفة، حيث لا يكون ذلك إلا بالتطبيق الجيد والمتكامل للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الآليات المحاسبية للحوكمة على غرار المساءلة والمراقبة وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتفعيل دور المراجع الداخلية والمراجع الخارجي بالإضافة إلى الإفصاح والشفافية دوراً فعالاً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومنه إعادة الثقة للمساهمين ومستخدمي القوائم المالية وهو الهدف الأساسي من وراء نشأة وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات. **الكلمات المفتاحية:** حوكمة شركات، جودة معلومات محاسبية، قوائم مالية، لجان مراجعة؛

Abstract: This paper aims to identify the role of corporate governance in improving the quality of accounting information in financial reports. Through the various mechanisms of corporate governance, including disclosure and transparency.

Where the importance of corporate governance has increased since the collapse of major international companies such as Enron as a result of practices and ethical innovations in accounting and manipulation of financial statements, which led to the collapse of the confidence of shareholders and users of financial statements, it was necessary to have some mechanisms to address these practices to access financial and accounting information will be Transparent and serves as a database for decision-makers. It is comparable to judging the level of financial performance of a company and as a guarantee for the rights of shareholders and stakeholders, as this is only by the good and integrated application of accounting mechanisms for corporate governance.

Our study concluded that accounting mechanisms for governance, such as accountability, control and implementation of accounting and auditing standards, and the role of internal auditor and external auditor, in addition to disclosure and transparency, are effective in improving the quality of accounting information. This is to restore confidence to shareholders and users of financial statements. Companies.

Keywords: corporate governance, quality of accounting information, financial statements, audit committees.

* سليم بن رحمون.

I - تمهيد :

شكلت الانهيارات المالية والمحاسبية التي عرفتها كبريات الشركات العالمية في السنوات الأخيرة على غرار شركة إنرون وشركة و ورلدكوم وشركة تايكو نتيجة التلاعبات والاختلاسات في القوائم المالية إلى اهتزاز ثقة المساهمين وفقدان الثقة في الأسواق المالية ومنه عزوف العديد من المساهمين والمستثمرين ضف إلى ذلك انعدام الثقة في معلومات مكاتب المراجعين ومنه فقدان الثقة في المعلومات المالية والمحاسبية لمخرجات القوائم المالية لها . وعليه كان لا بد من وجود آلية تعيد الثقة إلى مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين وذوي المصالح وذلك من خلال صياغة قوانين وقواعد فعالة مرتكزة على عوامل موضوعية مثل الثقة والموضوعية و الالتزام بقواعد السلوك المهني للوصول إلى معلومات مالية ذات جودة تكون بمثابة قاعدة معلومات لصناعة مختلف القرارات لمستخدمي هذه القوائم المالية.

لذلك شكلت حوكمة الشركات الإطار الفعال للحد من هذه الاختلالات والتلاعبات في القوائم المالية أو ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية، وقد تزايد الاهتمام بها سواء من قبل المنظمات وهيئات الدولية أو حتى من ذوي الاختصاص من الأكاديميين، لما لها من دور ذو فعالية في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية وهذا عن طريق إرساء المبادئ العامة لها خاصة مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يهدف إلى الوصول إلى قوائم مالية خالية من الأخطاء وذات جودة من حيث الخصائص الرئيسية والثانوية.

إشكالية الدراسة:

إن الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات كأحد الآليات القانونية في الحد من الفساد المالي والإداري تعد ضرورة استراتيجية نحو حماية حقوق المساهمين والأطراف ذوي العلاقة بالشركة وبالتالي الوصول إلى معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة ومفصّل عنها بكل شفافية لتكون بمثابة قاعدة بيانات لتخذي القرار الخارجيين وكذلك الشركة وعليه تكمن مشكلة الدراسة في هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي:

ما دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية؟

ولغاية الإحاطة بالجوانب المختلفة للإشكالية المطروحة، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية؟
- ماهية المعلومات المحاسبية وفيما تتمكن جودة المعلومات المحاسبية؟
- فيما تتمكن الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؟
- كيف يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

نسعى من وراء هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها ومختلف أسبابها وأبعادها.
- إلقاء الضوء على دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
- أثر انعكاسات الإفصاح والشفافية على قواعد حوكمة الشركات .

ولأجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف اعتمدنا على المنهج الوصفي

II. الإطار النظري لحوكمة الشركات:

1.1 تعريف حوكمة الشركات:

تزايد الاهتمام بمصطلح حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة من طرف الهيئات المالية والاقتصادية العالمية وكذلك الأكاديميين وذلك بعد سلسلة الانهيارات المالية والفسل المالي والإداري لكبريات الشركات العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرق آسيا، ومنه تعددت المفاهيم والتعاريف المختلفة وذلك كنتيجة حتمية لتعدد التخصصات المهنية من جهة وإلى تزايد الاهتمام بهم من جهة أخرى، ضف إلى ذلك اتساع هذا المفهوم و ارتباطه بمجالات مختلفة على غرار الإدارة ومنه ظهرت العديد من التعاريف المختلفة لحوكمة الشركات منها:

✓ عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنها " حوكمة الشركات توطر مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم وغيرها من أصحاب المصالح، وهكذا فهي توفر الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف والوسائل التي تساعد في بلوغها، وتشخيص معايير الأداء اللازم لقياس مدى إنجاز الأهداف" (يوسف، 2009، صفحة 120).

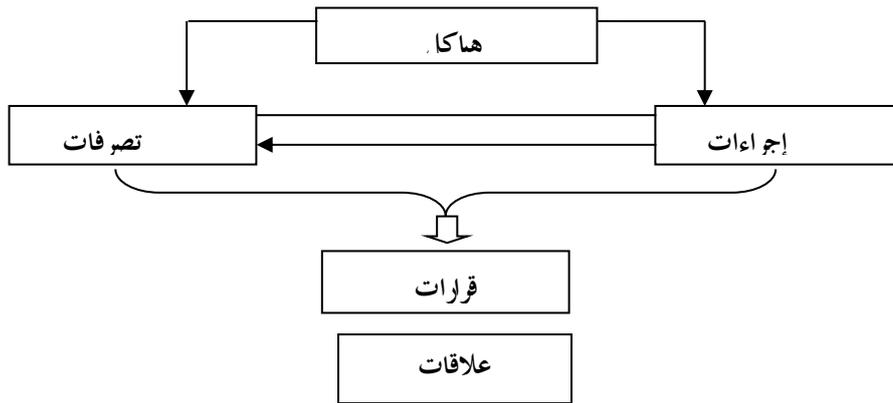
✓ كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IHC) بأنها " مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركات وتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة بمن فيهم المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة والمدراء وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة" (راضي، 2011، صفحة 25).

- ✓ كما عرفتها لجنة الأبعاد والمالية لحوكمة الشركات (كادبوري) في تقريرها لسنة 1992 " حوكمة الشركات هي النظام الذي بمقتضاه تدار المنظمة وتراقب " (Hilb, 2006, p. 9).
- ✓ كما عرفها "WILLAMSON" على أنها " النظام الذي يقيس مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهيكلها الإدارية، دون الاعتماد على سلطة أي فرد أو نفوذه الشخصي" (مطر، 2009، صفحة 463).
- ✓ كما عرفها "G.CHARREAUX"، " حوكمة الشركات تنظم مجموعة من الأساسيات التي لها دور في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، وبعبارة أخرى هي تلك الآليات التي تتحكم في المجال الذي هو تحت تصرفها " (Charreaux, 1997, p. 52).
- ✓ كما عرفها الكاتبان MONKS و MINOW بأنها "العلاقة التي تحدد توجه الإدارة نحو تحقيق أهدافها من خلال الأطراف المشاركة في الحوكمة سواء كانوا مساهمين أو إدارة أو مجلس إدارة وبالشكل الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة " (MONKS, 2001, p. 5).
- ✓ كما عرفها طارق عبد العال حماد " بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية ". (حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، 2005، صفحة 149)
- ✓ كما عرفها البنك الدولي (WB) بأنها " ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسسية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية ". (Santios, 2001, p. 5)

ومن التعاريف السابقة الذكر يتجلى أن لحوكمة الشركات جملة من المفاهيم والمعاني الأساسية وهي:

- أن حوكمة الشركات هي جملة من القواعد والآليات القانونية التي تركز عليها الشركة بهدف الوصول إلى مخرجات للعملية المحاسبية والمالية وذات جودة ونوعية.
- حوكمة الشركات عبارة عن نظام رقابي يهدف إلى تحقيق درجة عالية من الرقابة المالية على ممتلكات الشركة ومنه ضمان حقوق المساهمين وأصحاب وحماية صغار الملاك.
- أنها نظام متكامل للتوفيق بين مجلس الإدارة للشركة والمساهمين وذوي المصالح ومنه الحد من تضارب المصالح و تحقيق مبدأ المساواة والشفافية.
- تمثل حوكمة الشركات آلية للحد من التلاعب في الكشوفات المالية وهذا في إطار مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك بهدف ضمان مكانة في السوق المالية وتعظيم ربحية الشركة وبالتالي فهي أسلوب للإدارة الرشيدة.
- ومن التعاريف السابقة لحوكمة الشركات يمكن أن نعرف حوكمة الشركة على أنها مجموعة من القواعد والقوانين والتشريعات وكذلك المعايير التي تستند إليها الشركة بهدف الرقابة سواء المالية وغير المالية من أجل حماية ممتلكات المؤسسة هذا من جهة وكذلك المساهمين وأصحاب المصالح المختلفة أي أن حوكمة الشركات هي بمثابة أداة رقابية سابقة ولاحقة تهدف إلى تعظيم قيمة الشركة وحماية ممتلكاتها وحماية المساهمين وجميع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة والشكل الموالي يوضح مفهوم حوكمة الشركات.

الشكل 1 : مفهوم حوكمة الشركات



Source:Frédéric georgel, IT governance: management stratégique d'un système d'information, édition dumod, 2eme édition, 2006, p :4

2.1 خصائص حوكمة الشركات

- تتميز حوكمة الشركات بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها في العناصر التالية: (لعشماوي، 2008 ، صفحة 22)
- أ- الانضباط: وتعني توصيل البيانات المالية للجمهور مع وجود حوافز مالية للإدارة من أجل تحقيق سعر عادل للسهم.
- ب- الإفصاح والشفافية: يتحقق الإفصاح والشفافية من خلال الإفصاح والأهداف المالية بكل دقة مع ضرورة النشر السنوي للتقارير المالية في الوقت المناسب والعمل على الإفصاح العادل عن كل النتائج السنوية المحققة بالالتزام بكافة معايير المحاسبة والمراجعة وذلك بهدف توصيل معلومات ذات قيمة إلى المستثمرين وكذلك الإدارة العليا.
- ت- الاستغالية: وتعني المعاملة العادلة لكافة المساهمين من طرف والإدارة العليا مع الالتزام بوجود رئيس لمجلس الإدارة يعمل على التنسيق بين كافة الأطراف ووجود لجنة تحديد المرتبات والمكافآت .
- ث- المساواة: تعني ضرورة وجود نظام محاسبي فعال لأجل محاسبة المسؤولين والأطراف الأخرى متخذي القرار داخل المنشأة عن كل نتائجهم وجميع أعمالهم اتجاه الشركة والمساهمين. (ريحاوي، 2008 ، صفحة 97)
- ج- المسؤولية: تكون هذه المسؤولية أمام كل الأطراف من ذوي المصلحة في الشركة، على أن يتحقق ذلك من خلال الدور الإرشادي والتنفيذي لمجلس الإدارة، مع وجود أعضاء مستقلين ومن غير الموظفين داخل تركيبة مجلس الإدارة والاجتماعات الدورية له، كذلك يتحقق وذلك من خلال تعزيز وجود لجنة المراجعة التي تعمل على ترسيخ وتعيين المراجع الخارجي. (لعشماوي، 2008 ، صفحة 22)
- ح- العدالة: وتعني المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، مع التكفل بحقوق المساهمين وحق الإضراب أو الدعوة إلى الاحتجاجات العامة كما تعني ضمان المكافأة في ما يخص العلاقات العادلة ما بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين . (العابدي، 2015-2016 ، صفحة 18)
- خ- المسؤولية الاجتماعية: وتعني النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد. (حماد، حوكمة الشركات ، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، 2007 ، صفحة 25)

3.1 أهمية حوكمة الشركات :

- بعد سلسلة الفضائح المالية التي عرفتها كبريات الشركات العالمية والأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا خاصة، زاد الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات سواء من قبل المنظمات والهيئات المالية والإقتصادية العالمية وكذلك وكذلك من قبل الأكاديميين وتتجلى أهمية حوكمة الشركات في مايلي: (زرقون، 2017 ، صفحة 118)
- محاربة الفساد المالي والإداري بكل اشكاله داخل الشركات وعدم السماح بوجوده وإستمراره.
 - ضمان النزاهة والإستقامة من قبل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وإلى أدنى عامل فيها وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة.
 - محاربة كافة أشكال الإنحرافات وعدم السماح بتكرارها خاصة التي تهدد مصالح الشركة
 - الوصول إلى درجة عالية من الفعالية مع المراجعين لما يتمتعون به إستقلالية وتحرهم من ضغوط من وتعسف الإدارة .
 - الوصول إلى أدنى قدر من الأخطاء وذلك بتفعيل دور الرقابة الداخلية لمنع حدوث وتكرار الأخطاء مستقبلاً.

4.1 أهداف حوكمة الشركات:

- لقد تعددت حوكمة الشركات ودرها التنفيذي التقليدي من تنظيم للعلاقة بين الإدارة والمساهمين وذوي المصالح المختلفة إلى كونها إطار عام يشمل تحقيق أهداف إقتصادية وقانونية وإجتماعية ومالية أي أن حوكمة الشركات قد تعدت دورها التقليدي واصبحت تهتم بجوانب أكثر أهمية ، ويمكن تلخيص الشركات في مايلي. (جبار، 2017 ، الصفحات 5-6)

1.4.1 الأهمية الإقتصادية لحوكمة الشركات :

- تكمن الأهمية الإقتصادية لحوكمة الشركات في تشجيع الإستعمال العقلاني للموارد الإقتصادية المتاحة بأدنى تكلفة والعمل على الحد من الفساد المالي والإسراف في عملية التبذير، والسعي للحد من تكراره مستقبلاً عن طريق إكتشاف عملية الفساد في الوقت المناسب، كما تعمل حوكمة الشركات إلى الوصول إلى الثقة والكفاءة في أسواق رأس المال ومنه جذب عدد كبير من المستثمرين وتخفيض تكلفة رأس المال .

2.4.1 الأهمية القانونية لحوكمة الشركات :

- تتجسد الأهمية القانونية لحوكمة الشركات في مدى قدرة معايير الحوكمة على الوفاء بكامل حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، بحيث تعد قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية، ومعايير التدقيق وكذلك التشريعات وقوانين الإقتصاد للبلد بمثابة الأساس القانوني لحوكمة الشركات .

3.4.1. الأهمية الإجتماعية لحوكمة الشركات :

تكمن الأهمية الإجتماعية لحوكمة الشركات في سعي الشركة على تحقيق التوازن بين الأهداف الإجتماعية والإقتصادية وكذلك بين الأهداف الفردية والجماعية وذلك عن طريق التكامل بين مصالح الأفراد والمجتمع والشركة عامة .
وعليه يمكن القول أن إهتمام الشركة بالنواحي الإجتماعية يعزز ويحسن صورتها وتزايد قبولها أمام فئات المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق توفير مناصب الشغل وتوفير الخدمات الصحية والإجتماعية عامة وهو ما ينعكس إيجاباً على القيمة المالية للشركة.
لذلك أن حوكمة الشركات هي إحدى أساليب الرقابة الفعالة التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والقانونية، ولا يكون ذلك إلا عن طريق وجود آليات محاسبة لحوكمة الشركات تعمل على الوصول إلى معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة تكون بمثابة أساس أو قاعدة بيانات لمستخدمي القرار لمستخدمي القوائم المالية وهذا في إطار الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات .

5.1. الأطراف المعنية بحوكمة الشركات :

تؤثر حوكمة الشركات وتتأثر كذلك بأربعة أطراف رئيسية في عملية التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات ،حيث أن نجاح أو فشل نظام حوكمة الشركات يستند إلى التطبيق السليم لهذه القواعد، ويمكن تلخيص الأطراف المعنية بحوكمة الشركات كما يلي (معمرى، 2012، صفحة 6)
1.5.1. المساهمون: وهم من يقومون بتقديم أو توريد رأس المال للشركة وذلك عن طريق إمتلاكهم للأسهم، في المقابل الحصول على الأرباح للإستثمار، كما يملكون حقوق إختيار أعضاء مجلس الإدارة .

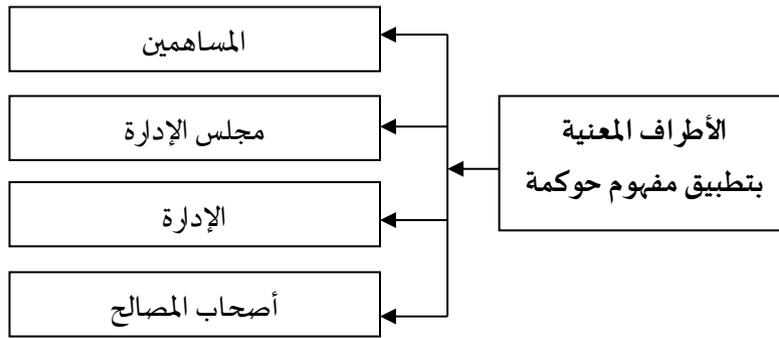
2.5.1. مجلس الإدارة: وهم من يمتلكون المساهمون وكذلك الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة، وكما يقوم بإختيار سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة من خلال وضع السياسة العامة للشركة .

3.5.1. الإدارة: وهي المسؤولية المباشرة والفعالية على إدارة الشركة وتتم بتقديم التقارير الخاصة بعملية الأداء إلى مجلس إدارة الشركة المسؤولة الأولى والمباشرة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها .

4.5.1. أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف من لهم مصالح مختلفة داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، العمال، حيث يمكن أن تكون مصالح هؤلاء متقاربة ومختلفة (العابدي، 2015-2016، صفحة 28)

إن التطبيق السليم لقواعد وآليات حوكمة الشركات يتركز بالضرورة على عملية التكامل والتنسيق بين الأطراف الأربعة لتشكيل قاعدة متينة للتطبيق الجيد والفعال لنظام حوكمة الشركات؛ والشكل الموالي يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات. (سليمان، 2006، صفحة 17)

الشكل 2 : الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى، 2006، ص 17.

6.1. مبادئ حوكمة الشركات :

بعد الإهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات من قبل المنظمات والهيئات الدولية على منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، فقد حرصت هذه الهيئات المالية والإقتصادية الدولية على وضع قواعد لحوكمة الشركات لأجل التطبيق السليم لنظام الحوكمة سواء بالنسبة للشركات أو الهيئات المالية المصرفية، وسوف نقتصر في رقتنا هذه على قواعد حوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية سنة 1999، مع العلم أنها قد أجرت عليها تعديلاً سنة 2004 . إلا أنه ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات الإقتصادية تم إصدار مبادئ جديدة في 2015 وذلك خلال إجتماع مجموعة العشرين (G20) لوزراء مالية المجموعة ومحافظي البنوك المركزية أيام 4 و5 سبتمبر 2015 بأنقرة . (عناني، 2017، صفحة 243)

1.6.1. ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: ينص هذا المبدأ على ضرورة الإلتزام ضمن إطار حوكمة الشركات على تشجيع عملية الشفافية في الأسواق المالية وكفاءتها، على أن يكون هذا المبدأ متزامناً ومتوافقاً مع الأحكام القانونية، ويضمن هذا المبدأ التقييم العادل للمسؤوليات فيما بين الهيئات المسؤولة على عملية الإشراف والرقابة مع الإلتزام بتطبيق القانون حيث استحدثت هذا المبدأ الذي لم يكن قائماً سابقاً عند وضع مبادئ الحوكمة سنة 1999، لتأكيد أهمية دور وتفعيل القوانين المنظمة للأسواق المالية، وهذا كتدعيم للهيئات المشرفة على عملية التنفيذ ولأجل ضمان التمويل اللازم لها ضمن إطار النزاهة والشفافية الواجبة من طرف القائمين على عملية الإشراف .

2.6.1. ضمان حقوق المساهمين: ينص هذا المبدأ على أنه من حق و واجب المساهمين في الشركة التمتع بحق الملكية للأسهم كما يحق لهم المعرفة لكافة المعلومات المالية وغير المالية وفي الوقت المناسب، مع حق التصويت في الجمعية العامة وحق المشاركة في القرارات خاصة الجوهرية كعملية البيع لأصول الشركة أو عمليات الإندماج أو إصدار أسهم جديدة، منه الإلتزام من طرف الهيئات المالية العاملة في السوق المالي على توفير الحماية القانونية الكافية لحقوق المساهمين .

3.6.1. المعاملة العادلة بين كافة المساهمين: ضمن إطار حوكمة الشركات يجب أن يوفر هذا الإطار تحقيق المساواة والمعاملة العادلة بين كافة المساهمين، كذلك توفير المساواة والعدالة بين المساهمين المحليين والأجانب .

4.6.1. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الإحترام والتقدير لكافة الأطراف ذوي العلاقة أي المصلحة في الشركة، التي تنشأ بموجب القانون ونتيجة للإتفاقيات المتبادلة، كما يعمل على توفير المعلومات اللازمة لإتخاذ قراراتهم وفي الوقت المناسب وبصفة دورية، كما يحق لهم إخطار مجلس الإدارة بكل التصرفات والخروقات غير القانونية أو غير عادلة داخل الشركة بعدم المساس بحقوقهم ومصالحهم .

5.6.1. الإفصاح والشفافية: الإفصاح والشفافية أحد الآليات للحكم على التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الوحدات الإقتصادية من عَدَمِهِ، لذلك فإنه من واجب إطار الحوكمة تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في إصدار المعلومات في الوقت المناسب في كل ما يخص الشركة من وضعها المالي، الأداء المالي، ملكية الأسهم، وأساليب ممارسة السلطة والهيكل الإداري للشركة، أضف إلى ذلك الإفصاح عن كافة الأمور غير المالية مع الحرص على توفير هذه المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.

6.6.1. مسؤوليات مجلس الإدارة: ضمن إطار حوكمة الشركات يؤكد إطار الحوكمة المسؤولية الكاملة لمجلس الإدارة على عملية بناء وتشغيل نظام الرقابة الداخلية ذو فعالية والمسؤولية الكاملة له أمام المساهمين وكل ذوي المصلحة في الشركة، وعليه يلتزم مجلس الإدارة بصياغة وإتخاذ القرارات السليمة التي تحقق عوائد للشركة، مع الإلتزام بتطبيق المعايير الأخلاقية للممارسة المهنية خدمة للمساهمين والإلتزام بكافة القوانين. (مسعود، 2017 ، الصفحات 218-219)

ولأجل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات والوصول إلى جودة المعلومات المحاسبية في حوكمة الشركات تستند على مجموعة من الآليات القانونية والرقابية والتنظيمية والمحاسبية التالية : (مسعود، 2017 ، صفحة 219)

– الآليات القانونية: تختص هذه الآليات بوضع وتطوير النظام القانوني لأجل توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات، على غرار القانون الداخلي للشركة ونظام الرقابة الداخلية.

– الآليات الرقابية: من أجل التطبيق السليم لحوكمة الشركات ضرورة إستحداث هيئات رقابية مثل لجان التدقيق ومجلس الإدارة وتحديد المسؤوليات بدقة .

– الآليات التنظيمية: تهتم بتطوير الهيكل التنظيمي للشركة والتحديد الواضح للمهام والمسؤوليات لكل من مجلس الإدارة ومختلف اللجان .

– الآليات المحاسبية: وهي التي تهتم بوجود نظام فعال فيما يخص إعداد التقارير المالية مع الإلتزام بالإفصاح والشفافية والذي يهتم بتوفير معلومات مالية ذات جودة يمكن الإعتماد عليها في صناعة وإتخاذ القرارات المالية أو غير المالية وحيث تتمثل هذه الآليات في الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجان المراجعة والإفصاح والشفافية، إدارة الأرباح وتقييم أداء الوحدات الإقتصادية.

III . جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية:

1.3. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

تعددت المفاهيم الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية من طرف المهتمين بالإدارة المالية تبعاً لإختلاف الغرض والهدف من إستخدام هذا المصطلح وفي ورقتنا البحثية هذه سوف نقدم التعاريف التالية :

– " جودة المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من إستخدامها " (زيتو، 2017، صفحة 359)

– كما عرفت جودة المعلومات المحاسبية بأنها " تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المقيدة، وتعد هذه الخصائص مفيدة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية " (السيد، 2012، صفحة 100)

- وعرفت كذلك جودة المعلومات المحاسبية بأنها " الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات المحاسبية " (غزال، 2012، الصفحات 166-167)

- كما عرفت جودة المعلومات المحاسبية بأنها " مجموعة من الميزات والخصائص النوعية التي تقوم بمساعدة المستثمرين على إتخاذ قرار الاستثمار في موارد المؤسسة " (Ilesco, 2009, p. 1023)

وعليه يمكن أن نعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها تلك المعلومات التي تتميز بدرجة عالية من الخصائص الرئيسية والثانوية والتي تعد بمثابة قاعدة بيانات لمستخدمي القوائم المالية في إتخاذ وترشيد القرارات الإستثمارية .

2.3. أبعاد تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية :

إن الوصول إلى معلومات ذات جودة عالية منصفة بخصائص نوعية وذات شفافية وقابلية للقياس والمقارنة يقتضي ضرورة إحترام بعض الأبعاد عند المعالجة وإعداد المعلومات المالية مما يؤثر بالإيجاب عليها وتمثل هذه الأبعاد في مايلي: (مسعود، 2017، صفحة 220)

التحديد : أي تكون المعلومة المحددة في القوائم المالية تمتاز بالدقة والوضوح،

السرعة: بمعنى سرعة توصيل المعلومة إلى مستخدميها في الوقت المناسب للجميع تطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص،

شمولية المعلومة: أي ضرورة التنسيق والترابط ما بين المعلومات واصفة الأحداث المالية بدقة وعناية،

التوافق في التصوير: أي التمثيل الصادق والمتطابق بين شكل المعلومة ووصفها للحدث المعبر عنه،

التأكد: أي الوصول إلى نتيجة واحدة مهما اختلفا مُعدوا هذه المعلومة .

3.3. خصائص المعلومات المحاسبية :

حتى تكون القوائم المالية ذات جودة معينة ومفيدة لمستخدميها يجب أن تتوفر فيها الخصائص النوعية المميزة للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل في الخصائص الرئيسية والثانوية التي يجب أن تتسم بهم المعلومات المحاسبية حتى تكون مقبولة ومفيدة لمستخدميها ، وخلال ورقتنا هذه البحثية سوف يتم تلخيص هذه الخصائص الرئيسية والثانوية كما يلي :

1.3.3. الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية :

تتمثل الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية في الخصائص التالية:

● الملائمة: هي تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذي القرار وتجعله يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن إتخاذها في حالة غياب هذه المعلومات، حيث يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى إستفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية. (النقيب، 2004، صفحة 293).

بمعنى أن الملائمة قدرة المعلومة على الوفاء بالغرض الذي جاءت لأجله وقدرتها على تغيير سلوك مستخدميها، وهناك ثلاثة مقومات رئيسية لهذه الخاصية وهي :

أ- التوقيت المناسب: ويقصد بها المعلومات المحاسبية التي تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قابليتها للتأثر على القرار وتوقيت المعلومات هو العامل الحاسم أو الحاكم في تحديد فائدتها على أن تتحقق هذه الخاصية في ضوء وجود السرعة في تقديم المعلومات مع درجة الدقة دون تأخير وتقديم التقارير العادية في الوقت المحدد لذلك، بينما المعلومات عن الأحداث الطارئة فتقدم لمتخذ القرار في حالها وبشكل مباشر. (المطارنة، 2011، صفحة 118)

ب - القدرة التنبؤية: أي أن تكون المعلومات المحاسبية لها إرتباط بالمستقبل وتساعد على القيام بالتنبؤ من خلال نموذج القرار. (محمد، 2015، صفحة 155)

ج - قيمة التغذية العكسية: تمتلك المعلومات المحاسبية الملائمة قيمة تغذية إسترجاعية (عكسية) عندما يكون لها قدرة على تفسير أو تصحيح للتوقعات الحالية أو المستقبلية. (محمد، 2015، صفحة 155)

● الموثوقية: حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تكون على قدر كاف ومقبول من الثقة وإمكانية الإعتماد عليها كمقياس للأحداث الإقتصادية والعمليات المالية التي تحتلها. (بوسلمة، 2013، صفحة 49)، ولذلك فإنه يفضل من يستخدم المعلومات المحاسبية المستمدة من المحاسبة أن تكون على درجة عالية من الأمانة فهذه الخاصية هي التي تبرر ثقة مستخدمي المعلومة المحاسبية بإعتبارها تعبر تعبيراً صادقاً وحقيقياً عن المركز المالي للمؤسسة وتمثل نتائج أعمال المؤسسة أفضل تمثيل. (الرجبي، 2008، صفحة 38)

وحتى تكون المعلومات المحاسبية الموثوق بها والمعبرة بكل مصداقية عن الأحداث المالية المنشأة للمعلومة المحاسبية فإنه يتطلب أن تتوفر الخصائص التالية:

- الصدق في التعبير: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بكل صدق وأمانة عن كافة الحقائق والأحداث المالية الممثلة لهذه المعلومة المحاسبية، وعليه يجب توافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفصيلها مع الأحداث الإقتصادية والمالية التي سوف يتم قياسها وإعداد التقرير عنها. (بوسلما، 2013، صفحة 49) لذلك يتطلب على القائم على هذه المعلومة المحاسبية أن يتحقق بدرجة عالية من عدم التحيز عند إجراء عملية القياس الصادق لهذه المعلومة .
- الحياد: حتى تكون المعلومة المحاسبية ذات جودة موثوقة فإنه يجب أن تتصف بالحياد والموضوعية، وحياد المعلومة المالية يعني أن تكون خاصة بالإعلام لهذه المعلومة عامة وغير موجهة بحسب إقتراحات مسبقة ولصالح أطراف محددة من جهة، أما من جهة ثانية فإن شرط الحياد يتعلق بمرحلة إنتاج المعلومة سواء في عملية إختيار بدائل القياس أو الطرق المحاسبية والإفصاح الكافي وأساليب القياس والتقدير. (الوهاب، 2016 ، صفحة 158)
- قابلية التحقق: تكون المعلومة المحاسبية قابلة للتحقق، متى تطابقت النتائج التي يتوصل إليها شخص معين عند أساليب محددة في القياس والإفصاح مع نتائج شخص آخر إستخدام نفس الأساليب. (الرجبي، 2008 ، صفحة 39)، أي أن القابلية للتحقق تعبر عند التطابق الفعلي للنتائج في حالة إجرائها من قبل عدد معين من ذوي الإختصاص .

2.3.3. الخصائص الثانوية:

- تعتبر الخصائص الثانوية خصائص مكملة للخصائص الرئيسية كما تسمح هذه الخصائص بالترقية بين المعلومات ودرجة أهمية المعلومة وتمثل هذه الخصائص الثانوية في مايلي:
- قابلية المقارنة: يقصد بقابلية المقارنة إمكانية مقارنة الكشوفات المالية الصادرة من طرف المؤسسات متى أتبع نسق واحد في تطبيق الإجراءات نفسها في عملية المعالجة المحاسبية للأحداث وذلك عبر دورات مالية متتالية للوحدة الإقتصادية. (النوري، 2017 ، صفحة 558) حيث كلما كانت المعلومة المالية قابلة للمقارنة زادت منفعتها من طرف مستخدميها، غير أن هذه الخاصية لا تكون معبرة فعلاً ما لم يتم القياس العملي في الطرق المحاسبية والسياسات المحاسبية المختلفة قصد الوصول إلى معلومات محاسبية قابلة للمقارنة .
 - الثبات والإتساق: وتعني ضرورة الإنتظام الدوري في إستخدام الطرق المحاسبية والسياسات المحاسبية للمؤسسة مع ضرورة عدم التغيير لهذه هذه الطرق أو السياسات من دورة لأخرى إلا للضرورة القصوى أو السياسات من دورة ذات جودة عالية من سابقتها، مع الإلتزام بضرورة الإفصاح عن هذه التغيرات في السياسات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية التي تلزم ذلك.
 - ومنع العلم فإن المعلومات المحاسبية لا تعد كلها مفيدة لصالح المؤسسة أو مستخدمي القوائم المالية لكونها قد تكون ذات منفعة أو إستخدام نسبي أو أن تكلفة إنتاج و الحصول على هذه المعلومة ذات تكلفة عالية من العائد المتوقع الحصول عليه، لذلك فإن هناك قيود حول الإلتزام هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتمثل هذه القيود التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في النشرة رقم 02 لسنة 1980 في القيدتين الرئيسيتين للخصائص للمعلومات المحاسبة وهما: 38 (السيد، 2012، صفحة 103)
 - الأهمية النسبية: تعد هذه الخاصية كم عيار لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك في زاوية تأثيرها المتوقع على متخذي القرار، كذلك تعد بمثابة معيار هام في عملية تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية، وعليه يمكن القول أن الأهمية النسبية هي الفيصل في إدراج أوعدم إدراج المعلومة المحاسبية ذلك أن المعلومة ذات الأهمية النسبية تتطلب عناية وإفصاح خاص في بنود القوائم المالية :
 - الكلفة والعائد: القاعدة العامة أنه لا يمكن إتباع وتوزيع وتوصيل المعلومة إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، ذلك أن قيد التكلفة أقل من العائد يعد بمثابة القيد الرئيسي لقياس الجدوى من وراء إنتاج المعلومة وتوزيعها .
 - يعد تطرقنا للخصائص الرئيسية والثانوية لجودة المعلومات المحاسبية يتضح أنهما يشكلان علاقة ترابطية فيما بينهما يعودان بالفائدة على العمل الوظيفي للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية من خلال تخفيض تكاليف الحصول عليها وهو ما يعود بالفائدة من خلال تخفيض درجة المخاطرة ومنه زيارة الربحية والموثوقية في المعلومات المفصَح عنها .

4.3. معايير جودة المعلومات المحاسبية:

- رغم اختلاف التعاريف المحددة لجودة المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة لإختلاف وجهات النظر بين منتجي المعلومات المحاسبية وكذلك وجهات النظر بين منتجي المعلومات المحاسبية وكذلك الأهداف المرجوة منها من قبل مستخدمي القوائم المالية، إلا أنه توجد معايير عامة تعد بمثابة مقاييس لجودة المعلومات المحاسبية وهي: (حسب الله، 2015، صفحة 248)
- ### 1.4.3. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

- يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتسم بها المعلومات المحاسبية، حيث أنه كلما زادت التمثيل لهذه المعلومات عن الحاضر والمستقبل زادت جودتها وحقيقتها المعبرة عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية؛

2.4.3. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تمثل منفعة المعلومة في عنصر بين أساسيين وهما صحة المعلومات المفصح عنها وكذلك سهولة إستخدام هذه المعلومة، وتأخذ المنفعة إحدى الصور التالية:

- المنفعة الشكلية: وهي تطابق شكل ومحتوى المعلومة مع متطلبات متخذي القرار مما يدل على القيمة الرفيعة للمعلومة.
- المنفعة الزمنية: تزداد منفعة المعلومة كلما أمكن عليها بسهولة وفي الوقت المناسب.
- المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني قدرة المعلومة على تقييم نتائج القرارات المتخذة وكذلك القدرة على تصحيح الإنحرافات الموجودة لهذه النتائج.

3.4.3. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر الفاعلية على مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال مواردها المحددة، أما بالنسبة للمعلومات المحاسبية فهي مدى قدرة هذه المعلومات المحاسبية على تحقيق الأهداف المنشودة من طرف المؤسسة أو متخذ القرار وذلك بإستخدام الموارد المتاحة. (الخفاف، 2012، صفحة 181)

4.4.3. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن من خلالها خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر معاً في التوقع لأحداث ونتائج المستقبل وأن هذه التوقعات سوف تستخدم في عملية التخطيط واتخاذ القرارات، وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية هي القدرة التنبؤية لها في تفخيض حالة التأكد. (حسين، 2006، صفحة 136).

5.4.3. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل إستخدام ممكن للموارد المادية والبشرية لأجل تحقيق الأهداف المنشودة ولكن بأقل تكلفة ممكنة بتكاليف مقارنة بتكاليف إنتاج و توصيل المعلومة. (الخفاف، 2012، صفحة 81)

وفي هذا الصدد لقد أشارت العديد من الأبحاث والدراسات أنه يمكن قياس جودة التقارير المالية وذلك بإستخدام جودة المعلومات المحاسبية والتي يمكن قياسها من خلال خصائص المعلومات المحاسبية، وعليه فقد اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية بإصدار المعايير التي تناولت جودة المعلومات المحاسبية كما موضح في الجدول التالي. (عبد الله، 2016، صفحة 158)

الجدول 1: معايير جودة المعلومات المحاسبية

أهم الخصائص النوعية	الهيئة أو الدراسة
الملائمة، إمكانية التحقق، البعد عن التحيز، التماثل، القابلية للقياس الكمي.	الجمعية الأمريكية للمحاسبة (1966)
الملائمة، إمكانية الاعتماد، الأهمية النسبية، القابلية للفهم، البعد عن التحيز، الإتساق، إمكانية المقارنة، الجوهر/الشكل.	Trublood (1973)
الملائمة، الموضوعية، إمكانية الاعتماد، الوقتية، إمكانية المقارنة، الإكمال، القابلية للفهم	تقارير الشركات البريطانية (1975)
الملائمة، إمكانية الاعتماد، الأهمية النسبية، أمانة العرض، القابلية للفهم، الحيادية، الثبات، القابلية للمقارنة، إمكانية التحقق، التكلفة، المنفعة، الوقتية، القيمة التنبؤية، التغذية العكسية .	قائمة المفاهيم رقم 2 الصادرة عن FASB (1980)
الملائمة الموضوعية، القابلية للمقارنة، الوقتية، الوضوح، الإفصاح التام، إمكانية التحقق، الدقة، التماثل، البعد عن التحيز، الجوهر على حساب الشكل، الأهمية النسبية، التكلفة والمنفعة، المرونة، الإتساق، التحفظ، المعقولة	STAMP (1980)
الملائمة، إمكانية الاعتماد، إمكانية التحقق، القابلية للفهم، التكاملية، أمانة العرض، القيمة التنبؤية، الموضوعية.	لجنة معايير المحاسبة الدولية 1989 IASC

المصدر: إنتصار حسين علي عبد الله، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2016، ص 158.

5.3. جوانب الجودة في إعداد المعلومات المحاسبية :

قصد الوصول إلى معلومات محاسبية تتصف بالجودة ومراعية للخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية فإنه يؤخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب العلمية والإعلامية وبعض الجوانب الأخلاقية في إعداد المعلومات المحاسبية وسف نتناول هذه الجوانب كمايلي: (غزال، 2012، الصفحات 169-172)

أ- **الجوانب الفنية والتطبيقية:** قبل قياس كل عملية محاسبية يلتزم كل من القائمين على عملية التسجيل والقياس ضرورة التحديد والإعتراف بالعملية المحاسبية بطورها حدث مالي قابل للقياس الكمي، ذلك أن عملية تحديد طبيعة كل حدث مالي والظروف المحيطة به وقياسها وتجربتها وتصنيفها حسب الخصائص المشتركة سيساعد في تحديد القياس وما يترتب عنه من نتائج وتغيرات، تم بعد عملية القياس تأتي عملية التبويب والتلخيص وذلك بإستخدام الأدوات والسياسات والإيرادات وكذلك وكذلك الخبرة العلمية للقائمين على النظام المحاسبي .

ب- **الجوانب العلمية والمبادئ والمعايير المحاسبية:** تعتمد المحاسبية على مجموعة من الطرق والسياسات والقواعد والمبادئ والمعايير المحاسبية يستند إليها في إنتاج المعلومات المحاسبية، ومنه فإن درجة المعرفة والإلمام بهذه المفردات والمفاهيم تعد بمهدة المفردات والمفاهيم تعد بمثابة تأثير كبير على جودة الإستخدام لتلك المخرجات ومن أجل تطوير القوائم المالية المتخصصة فقد أنشأ الإتحاد الدولي للمحاسبين منذ تأسيسه مجلسين وهما مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير التدقيق والضمان الدولي، حيث تتولى الأنشطة الرئيسية لهذا المجلس في عملية تقديم الإرشادات المهنية ولفنية والترويج لتعليمات الإتحاد لجنة معايير المحاسبة الدولية، كما أن المبادئ المحاسبية تشكل القواعد التي يمكن الإعتماد عليها في تنظيم عملية الممارسة المحاسبية .

ت- **الجوانب الإعلامية:** تتمثل في عملية الإفصاح وعرض المعلومات في القوائم المالية و ذلك وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ولذلك أولت معايير المحاسبة الدولية حيث تمكنت من وضع ثلاثة معايير خاصة وهي المعيار رقم 1 بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

• المعيار رقم 05 بعنوان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية.

• المعيار رقم 30 بعنوان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية للبنوك .

ث- **الجوانب الأخلاقية:** هدف تفعيل دور التقارير المالية في تحقيق الأهداف المرجوة ودفع من جودة المعلومات المحاسبية يقتضي إلتزام منتجوا هذه المعلومات بالإلتزام بقواعد أخلاقيات المهنة وأخلاقيات العمل الذاتي للمدقق

IV. حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية :

لقد كان من بين الأسباب الداعية للإهتمام بحوكمة الشركات من قبل المنظمات والهيئات المالية والإقتصادية الدولية وهو محاولة إعادة الثقة إلى المتعاملين مستخدمي القوائم المالية نتيجة الإختيارات المالية وعدم الثقة في المعلومات المالية لهذه الشركات، فكان لا بد من إستخدام بعض الآليات المحاسبية وكذلك الإفصاح والشفافية كأحد المبادئ الهامة التي تركز عليها حوكمة الشركات .

1.4. آليات حوكمة الشركات:

1.1.4. المساءلة والرقابة المحاسبية:

وتعني ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة والذين يتعين عليهم توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأن المساهمين لديهم المسؤولية والحق بإعتبارهم ملاكاً، وقد أشارت المعايير الموضوعية من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 والخاصة بحوكمة الشركات إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة. (بوسلما، 2013، صفحة 50)

2.1.4. الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق:

إن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية وإستخدام نظريات الوكالة التي تشجع حركة الإدارة ومن ثم فإن الحوكمة تعارض الإتجاه نحو الإلتزام بمعايير محاسبية محددة. (السيد، 2012، صفحة 104) أي ضرورة تبيي معايير محاسبة تكون كافية مع الواقع الإقتصادي للبلد وضرورة مراعاة مناخ البلد الإقتصادي حتى يتسنى الحصول على معلومات محاسبة ذات جودة، ذلك أن الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق سوف يؤدي إلى الحصول على قوائم مالية ذات بعد عالمي وتحظى بالقبول لدى مستخدمي هذه القوائم.

3.1.4. دور المراجعة الداخلية:

تعد عملية المراجعة الداخلية كأحد الآليات المحاسبية للحكومة التي تسعى لضمان تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وهذا من خلال توفير معلومات مالية ذات دقة وشفافية، مما يعكس بالإيجاب على مستخدمي القوائم المحاسبية يمكن القول أن حوكمة الشركات تعد في خدمة التدقيق أو المراجعة الداخلية وكذلك فإن المراجعة تعد في خدمة حوكمة الشركات .

في المراجعة الداخلية تعد في خدمة الحوكمة باعتبارها الآلية التي تؤكد النتائج المختلفة سواء الإستراتيجية التشغيلية والإدارية، كما تؤكد سلامة الممارسة الإدارية للشركة كما تكشف عن مواطن التحسن في الأداء العام من جهة ثانية، فهذا الإنعاس الإيجابي لمهنة المراجعة الداخلية في التطبيق السليم لحوكمة الشركات لا يمكن أن يتجسد إلا تم العمل وفق جملة من الإجراءات الإضافية والتي تكون بمثابة تدعيم لإنجاح ممارسات حوكمة الشركات. (مسعود، 2017، صفحة 224)

- العمل بكافة الإجراءات القانونية والتنظيمية خاصة المحاسبة منها عند إعداد التقارير المالية والعمل على تقديم تقارير مالية تتسم بالدقة والوضوح .
- تفعيل عمل آليات الرقابة الداخلية عند إعداد وعرض التقارير المالية ومنه الحصول على تقارير مالية جيدة والعمل على تأهيل المراجعين .
- تفعيل دور لجان المراجعة الخاصة العاملة بالأسواق المالية المقدمة من قبل الشركات المسجلة في البورصة وهذا لأجل ضمان فعالية مهنة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في إرساء حوكمة الشركات.
- التعريف والشرح بمبادئ حوكمة الشركات لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والمراجعين الداخليين حتى يتسنى نجاحها لأن نجاح الحوكمة يعتمد بالضرورة على هؤلاء.

4.1.4 دور آلية لجان المراجعة:

تعد لجان التدقيق من بين المفاهيم الحديثة وكإحدى الأدوات الهامة لحوكمة الشركات وذلك للدور الذي تلعبه في زيادة مصداقية وشفافية التقارير المالية وذلك نظراً للدور الإشرافي الذي تقوم به عند عملية التدقيق الداخلي والخارجي للشركة. وتكمن أهمية لجان فيما يلي (الشرع، 2017، الصفحات 27-28):

- إن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم .
- تحسين الإتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي .
- إدراك لجنة التدقيق لدورها في حوكمة الشركات .
- تدعيم إستقلالية المدقق الخارجي من خلال تعيين المدقق الخارجي وتحديد أجوره.
- زيادة إستقلالية وتفعيل دور قسم الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة للقسم.
- زيادة الإعتمادية والموثوقية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية .
- تعتبر لجان التدقيق بمثابة حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس الإدارة .
- وعليه فإن لجان المراجعة تلعب دوراً قوياً في زيادة فعالية حوكمة الشركات وهذا من خلال زيادة البحث لتحقيق جودة التقارير المالية والتأكد من جودة المعلومات الواردة فيها وزيادة الموثوقية والمصداقية للقوائم المالية غير أنه ولزيادة هذه الفعالية لا بد أن تتسم هذه اللجان بالموضوعية و الإستقلالية والمعرفة والخبرة والنزاهة. (عبد الله، 2016، صفحة 106)

كما خلصت دراسة Dorothy إلى أن هناك علاقة إرتباط قوية بين وجود لجنة التدقيق بالمؤسسات وبين مستوى الجودة و الموثوقية في التقارير في والقوائم المالية حيث أنه من بين توصيات لجنة " Blue Ribbon Committée المنبثقة عن بورصة الأوراق المالية الأمريكية (NYSE) تحسن جودة التقارير والقوائم المالية من خلال التنسيق الكامل بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق المالية. (عنان، 2017، صفحة 250)

5.1.4 دور المراجع الخارجي:

يعمل المراجع الخارجي على إضفاء الثقة والمصدقية على مخرجات النظام المالي للشركات وذلك من خلال إبداء رأي في محايد في مدى مصداقية القوائم المالية، وهذا من خلال التقرير الذي يعده، لذلك فإن دور المراجع الخارجي لكونه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك. (السيد، 2012، صفحة 105) مما يؤدي إلى توفير معلومات مالية ذات مصداقية وموثوقية.

6.1.4 الإفصاح والشفافية: يعتبر معيار الإفصاح من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنه يعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب على كامل المعلومات المالية المتعلقة بالشركة، من حيث المعطيات حول الأداء المالي للشركة، حيث لم تخلو تقارير أي منظمة أو هيئة أودراسة علمية على تأكيد الدور الكبير للحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة لكونهما بين الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، حيث يمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه (رشوان، 2017، صفحة 118).

2.4 أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية:

إن وجود نظام إفصاح قوي يتسم بإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة دلالة على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، لذلك ان وجود نظام الإفصاح العادل يعد أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة كامل حقوقهم، حيث تظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تشكل أداة قوية في الإدارة للتعبير عن سلوك الشركة و كحماية لحقوق المساهمين لأن وجود نظام إفصاح كافي مقدم للمعلومات في الوقت المناسب يمكنه أن يساهم في جذب رأس المال ودليل على الثقة في أسواق رأس المال وبورصات الأسهم والسندات، ذلك أن الإفصاح يعد بمثابة شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق مالية و بإعتبار الإفصاح أحد مبادئ حوكمة الشركات فإن الإلتزام بقواعد وقوانين الحوكمة المسيرة لهذه الأسواق المالية سوف ينتج تقارير مالية ذات معلومات قيمة وجودة ومنفعة لمستخدميها كافة. (محمد حولي، 2016، صفحة 115)، وعليه فإن هناك علاقة وثيقة وذات صلة بين الإلتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات هما بمثابة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر و يتأثر به فإذا كان الإفصاح أحد مبادئ حوكمة الشركات فإن الإجراءات المنظمة لحوكمة الشركات يجب أن تلتزم بتحقيق الإفصاح بالأسلوب الذي يتفق مع معايير الجودة المالية والمحاسبية، لذلك أن الغاية الأولى والأخيرة من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وهو تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية التي تعد بمثابة الركائز التي يعتمد عليها في قياس حجم المخاطر بمختلف أنواعها، مثل خطر السوق، مخاطر السيولة، ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف. (جبار، 2017، صفحة 8) وعليه يمكن القول أن التطبيق الجيد لركائز الحوكمة هو خدمة الإفصاح وهذا الأخير هو المرآة العاكسة لحوكمة الشركات، فكلاهما يُؤثر ويتأثر بالآخر ليُكون في الأخير تضافراً لجهودهما في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة خدمة مستخدمي القوائم المالية، لذلك فإن الإفصاح والشفافية لهما دور هام في ضمان واستقامة وانتظام المعاملات في أسواق رأس المال ويتمثل ذلك في حماية أسهم الشركة، ويبرز هذا الدور من خلال قواعد الشفافية والإفصاح التالية (مصباحي، 2017، الصفحات 198-199):

- قواعد وإعلان القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة بعد المراجعة المستقلة؛
- قواعد عقد الجمعيات العمومية مع الإلتزام بقواعد عقدها من خلال الإعلان المسبق والشروط المتعلقة بهذا الإعلان؛
- قواعد الغش وإعلان المعلومات المضللة أو المضاربة بأسهم الشركة؛
- قواعد إعلان كبار المساهمين عن حصصهم في رأس مال الشركة؛
- القاعدة العامة والتي تتمثل في إعلان الشركة عن كافة المعلومات بحيث تكون صحيحة وكافية للإعتماد عليها.

V- الخلاصة :

إن الإلتزام بتطبيق المبادئ التي قامت عليها حوكمة الشركات والتي أوصت بها العديد من الهيئات والمنظمات الإقتصادية والمالية العالمية من شأنه أن يساهم بتوفير معلومات محاسبية ذات جودة ونوعية مراعية للخصائص النوعية والثانوية لها لتكون بمثابة قاعدة قرار لمستخدمي القوائم المالية ليكون لها الدور الفعال في تنشيط حركة الأسواق المالية وزيادة الثقة لدى المساهمين وخلصت دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

- إن ضمان جودة في المعلومات المحاسبية للقوائم المالية للشركات يتركز بالضرورة الأولى على التزام الشركات بتطبيق مبادئ وأسس حوكمة الشركات وكذلك إعتماد أسس وطرق محاسبية تراعي فيها المعايير المحاسبية المتعارف عليها مثل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي.

- تعمل الآليات المحاسبية من التدقيق الداخلي والمساءلة والمراقبة والتدقيق الخارجي ولجنة المراجعة وكذا الإفصاح والشفافية على توفير معلومات محاسبية ذات جودة وذات مصداقية مما يعكس إلتزام الشركة بتطبيق مبادئ ومتطلبات حوكمة الشركات.

- المعلومات المفصّل عنها والتي تكون ذات مصداقية وموثوقة تعمل على تقوية روابط المساهمين مع الإدارة والعمل على الحد من تضارب المصالح مما يدعم الموقع التنافسي للشركة في الأسواق المالية وتعظيم قيمة أسهمها .

- الإحالات والمراجع :

1. أحمد سامي حسب الله. (2015). النظام الإلكتروني وإنعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 7، العدد 14، ص 248.
2. إنتصار حسين علي عبد الله. (2016). لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية. السودان: جامعة الرباط الوطني.
3. بن بجمة سليمان، برحال عبد الوهاب. (2016). جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الأعلام الآلي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، ص 158.
- بهيمان رفيق محمد. (2015). مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 5، العدد 2، العراق، ص 155.
3. بوزوينة هجرية، دراوسي مسعود. (2017). أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ص ص 218-219.
4. حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. عمان،الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
5. دلال العابدي. (2015-2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
6. زيتو عولا أبو بكر. (2017).، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية. 23- زيتو عولا أبو بكر وآخرون، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 1، العدد 37، ص 359.
7. سعاد سعيد زغال. (2012). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الإستثمار في الأوراق المالية. مجلة جامعة كركوك، للعلوم الإدارية والإقتصادية، العراق، المجلد 1، العدد 2، ص ص 166-167.
8. صدام محمد محمود الحيايبي، سطم صالح حسين. (2006). اثر التجارة الإلكترونية على جودة المعومات المحاسبية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 2، العدد 3، ص 136.
9. طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات والأزمات المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
10. طارق عبد العال حماد. (2007). حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف. مصر: الدار الجامعية.
11. طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف. (2012). أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات. مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 92، ص 181.
12. عاشور مزريق، صورية معمري. (6*7 ماي، 2012). حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 6.
13. عباس حميد يحي التميمي، علي ناصر ثابت النوري. (2017). تأثير جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة قرارات الإستثمار. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، المجلد 23، العدد 101، ص 558.
14. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان. (2017). تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات واثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ص 118.
15. عبد الله عناني. (2017). دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات. مجلة الباحث الإقتصادي، ص 243.
16. عطاء الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح لعشماوي. (2008). الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة. مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.
17. علاء حسن كريم الشرع. (2017). دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، العراق، المجلد 7، العدد 1، ص ص 27-28.
18. علي حسين سلمان، ناظم شعلان جبار. (2017). تطبيق آليات حوكمة الشركات وأثره على مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، ص ص 5-6.
19. كمال عبد العزيز النقيب. (2004). مقدمة في نظرية المحاسبة. عمان،الأردن: دار وائل للنشر.
20. محمد الأمين مصباحي. (2017). حوكمة الشركات : ودورها في زيادة مستوى الإفصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الأسواق المالية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء الأول، ص ص 198-199.
21. محمد تيسير، عبد الحكيم الرجبي. (2008). المحاسبة الإدارية، ط 4. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
22. محمد طارق يوسف. (2009). حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق مبادئ وممارسة حوكمة الشركات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

23. محمد عطية مطر. (2009). اثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية . مجلة دراسات والعلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2 ، 463.
24. محمد مصطفى سليمان. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري . الإسكندرية : الإسكندرية.
25. مصطفى عقاري ، حكيم بوسلمة. (2013). اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية . مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، ص 49.
26. منصور بن اعمارة محمد حولي. (2016). دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 1 ، ص 115.
27. مها محمود رمزي رجاوي. (2008). الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليقات ، دراسة حالة الشركات المساهمة العامة العمانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، ص 97.
28. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة. (2011). تحليل القوائم المالية، ط 3 . عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
29. ناظم حسن عبد السيد. (2012). أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة المثني للعلوم الإدارية والإقتصادية ، العراق ، المجلد 2 ، العدد 4 ، ص 100.
30. هيدوب ريمة ليلي ، محمد زرقون. (2017). دور الأطراف الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12 ، ص 118.
31. Charreaux, G. (1997). la gouvernement des entreprises. Paris: Ed Economica.
32. Hilb, M. (2006). New corporate governance , Success Ful board management tool ,3ed edition. Berlin , Germany: springer publication.
33. Ilesco, C. M. (2009). Qualité de l'information comptable , l'encyclopédie comptabilité , contrôle de gestion et audit, 2ème édition. paris: Economica .
34. MONKS, R. a. (2001). Corporate Governance. Malden Ma: Ed Blak Well Publishers.
35. Santios, C. (2001). Good Governance And Aid Effectiveness, the World Bank And Conditionality. The George Town Public Review, Volume 7, 5.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سليم بن رحمون، محمد كويسي، جنات بن رحمون (2024)، دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 25-38.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.